

ما هو موقع الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي السعودي؟

تسعى المملكة السعودية للنهوض بالرؤية الخاصة بها في عدة مجالات لاسيما الاقتصادية والتكنولوجية منها، وإن كانت خططها السياسية واجهت طرق مسدودة في أغلب الأماكن، إلا أنها اليوم تحاول التغطية على هذا الفشل عبر طرح مشاريع كبيرة مثل "الطاقة النووية"، حيث وضعت السعودية خطة لإنشاء 16 محطة للطاقة النووية حتى العام 2032 بالتعاون مع الدول التي تملك هذه التكنولوجيا.

وفقًا للبنك الدولي، زاد استهلاك الفرد من الكهرباء في المملكة العربية السعودية بنسبة 50% خلال السنوات العشر الماضية. ووفقًا لأحد المحللين، "العرب يبدون أنفسهم بنيران النفط"، وبحسب دراسة أجراها معهد تشاتام هاوس، إذا لم يأخذ السعوديون هذا النوع من الاستهلاك في الاعتبار، فسيكونون من مستوردي النفط في عام 2038. بالنظر إلى أهمية هذه القضية ووفقًا لوثيقة توقعات التنمية السعودية، سيتعين على الدولة توليد 40 غيغاواط من الطاقة الشمسية سنويًا بحلول عام 2032 وإنتاج 17.6 غيغاوات من الطاقة النووية بحلول عام 2032. وإنتاج هذه الكمية من الكهرباء، ستكون هناك حاجة إلى إنشاء 16 محطة طاقة نووية تقريبًا.

تبلغ التكاليف المقدرة لبناء هذه المحطات النووية الستة عشر 88 مليار دولار. تخطط المملكة العربية السعودية لبناء محطتين للطاقة النووية في المرحلة الأولى وإنجاز ذلك تتفاوض حاليا السلطات السعودية مع قيادات الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وفرنسا وكوريا الجنوبية. أمريكا والبرنامج النووي السعودي

تعتبر صادرات التكنولوجيا النووية التجارية مربحة، ويعتقد الكثير من صناع السياسة في الولايات المتحدة أن القيام بذلك سيزيد من مصالح البلاد الخارجية، ويعزز شركاتها وصناعاتها النووية، ويعزز فرص العمل ويولد عائدات اقتصادية. لذلك، فإن الصناعة النووية الأمريكية، التي لم تتمكن بعد من بناء مشاريع نووية كبيرة داخل بلدها، تجد في بناء منشأة نووية في السعودية بقيمة 10 مليارات دولار، فرصة مهمة، يجب استثمارها قدر الامكان.

لكن القضية التي جعلت التعاون السعودي الأمريكي في المجال النووي صعبة هي "الاتفاقية 123".

تنص المادة 123 من قانون الولايات المتحدة للطاقة الذرية لعام 1954 على ما يلي: "ينبغي أن يستند أي تعاون نووي مع الدول الأخرى إلى مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية في العالم".

وأيضًا في أي اتفاق بشأن التعاون النووي بين الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم ، يجب ضمان عدم استخدام المواد النووية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الدول في انفجار نووي. بالإضافة إلى ذلك ، قبل تصدير المفاعل النووي المملوك للولايات المتحدة ، يتعين على حكومة الولايات المتحدة الموافقة على الاتفاق المشترك والموافقة عليه في الكونغرس.

تحتوي الاتفاقية 123 على عدة معايير تشمل: 1. النقل الآمن للمواد والمعدات النووية ، 2. ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة ، 3. عدم استخدام المواد المنقولة لغرض تصنيع الأجهزة المتفجرة النووية أو أي استخدام عسكري آخر ؛ طلبات إعادة المواد والمعدات المنقولة ؛ 4. لا يجوز نقل أي تكنولوجيا أو معلومات سرية إلى أطراف ثالثة دون موافقة الولايات المتحدة ؛ 5. الصيانة المستمرة للأمن المادي للمواد النووية ؛ 6. دون الحصول على موافقة مسبقة ، لا يمكن إثراء أو إعادة المعالجة من قبل الدولة المستقبلية. 7. يجب على الولايات المتحدة تأكيد ذلك قبل تخزين PU أو اليورانيوم عالي التخصيب ، 8. تخضع أي مواد يتم إنتاجها أو استخدامها في التكنولوجيا النووية للشروط المذكورة أعلاه. وقعت الولايات المتحدة بالفعل على اتفاقية 123 مع 23 دولة ، بما في ذلك مصر (1981) وتركيا (2008) والإمارات العربية المتحدة (2009) ؛ لكن القضية الرئيسية التي احتج عليها بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي ، وخاصة الديمقراطيين ، حتى أنه أقلق النظام الصهيوني حول التزام المملكة العربية السعودية بالاكتفاء الذاتي في اليورانيوم وحصول اتفاق مع الولايات المتحدة خارج شروط الاتفاقية 123. على عكس الاتفاق 123 ، لا تريد الرياض فقط الوصول إلى المفاعل ، لكنها تريد أن تكون قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي. القضية المثيرة للقلق هي أن اليورانيوم المخصب هو وقود معظم المفاعلات النووية. لذلك ، فإن الدول التي تريد الطاقة النووية عليها إما تخصيب اليورانيوم بنفسها أو استيراده من بلدان أخرى. القضية التي ستكون خطيرة على أي حال هي وصول السعودية إلى اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة نووية. وتقول السعودية ، إنها تريد تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود النووي، وإنها غير مهتمة بتحويل التكنولوجيا النووية إلى الاستخدام العسكري.

لكن ولي العهد السعودي قال لقناة "سي. بي. إس" التلفزيونية العام الماضي، إن المملكة ستطور أسلحة نووية إذا فعلت إيران ذلك.

وفي 30 مارس / آذار 2015 أعلن السفير السعودي في واشنطن، عادل الجبير، في حوار مع شبكة CNN الأمريكية أن السعودية "ستبني برنامجها النووي الخاص" وقد تصنع قنبلة نووية لمواجهة برنامج إيران النووي.

ولكون واشنطن تخشى من موسكو وبكين أن تخطف منها الصفقة النووية مع السعودية لذلك قد تسارع واشنطن في هذا الاتجاه وبحسب تقرير صدر عن مجلس النواب الأمريكي فإن هناك مخاوف حقيقية من نقل هذه التكنولوجيات إلى السعودية لكونه قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وحسب التقرير، فإن نقل هذه التكنولوجيا، بغض النظر عن القضايا الأمنية، يمكن أن يشكّل تهديداً لأمريكا أيضاً. وقال التقرير إنه من أجل تسريع عملية نقل التكنولوجيا النووية من الممكن أن تقوم حكومة ترامب بالالتفاف على القانون كما حصل في قضية حالة الطوارئ على الحدود الأمريكية المكسيكية من أجل بناء الجدار.